

البنك الدولي
تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري على لبنان
سؤال وجواب
سبتمبر/أيلول 2013

س: ماهي الغاية من تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري على لبنان، وكيف سيساعد لبنان في جهوده للتخفيف من تأثير الصراع السوري وأزمة اللاجئين؟

ج: يهدف تقرير تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي إلى تزويد الحكومة اللبنانية بتحليل قوي لتأثير الصراع الذي تشهده سوريا حاليا على لبنان. ويمكن أن يشكل أساسا لتحديد احتياجات وأولويات الدعم المقدم من المجتمع الدولي. يتناول هذا التقرير ثلاثة قطاعات رئيسية تتعرض لضغوط شديدة نتيجة الأزمة الإنسانية الراهنة وهي: قطاع الاقتصاد الكلي والمالية العامة، قطاع التنمية البشرية والاجتماعية، وقطاع البنية الأساسية.

س: ماهي الفترة الزمنية التي يغطيها تقرير التقييم؟

ج: الصدمة التي يعاني منها لبنان ليست مباشرة، لكنها امتداد لأزمة متنامية في بلد مجاور. وهكذا، يرصد التقرير أثر تدفقات اللاجئين، وليس الخسائر المادية في حد ذاتها، ويغطي الفترة من يناير/كانون الثاني 2012 إلى ديسمبر/كانون الأول 2014 بناء على طلب من الحكومة اللبنانية.

س: ماهي المنهجية المستخدمة في إجراء تقرير التقييم؟

ج: تم الالتزام على مدار التقرير بمنهجية واحدة مشتركة من أجل الاتساق والتجميع بغرض قياس تقييمات الأثر وثبات الأوضاع الاقتصادية. ويدرس التقرير الإنفاق الإضافي الحقيقي في الفترة من 2012 إلى 2014 نتيجة تدفق اللاجئين على البلاد.

كما يبحث في التكاليف المطلوبة من أجل استمرار إتاحة الخدمات العامة وجودتها للمواطن اللبناني بنفس مستوى الجودة الذي كانت عليه قبل الصراع. وقد استخدمت افتراضات شائعة أيضا في جميع القطاعات، أبرزها ما يتعلق بزيادة السكان نتيجة الصراع السوري، بما في ذلك التوقعات خلال عام 2014.

س: ماهي أوجه اختلاف هذا التقييم عن التقييم التقليدي لاحتياجات ما بعد الصراع؟

ج: على النقيض من التقييم المعتاد لاحتياجات ما بعد الصراع، فإن هذا التقييم يحاول ترجمة آثار الأزمة المستمرة حاليا ترجمة كمية وبلورة صورة سريعة عن الوضع الذي يتطور سريعا. ولا تشغل الخسائر المادية لب التقرير، بل إن فريق البحث حاول

التركيز بالأحرى على أثر تدفقات اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ينظر التقييم فيما هو مطلوب على المدى القصير والطويل لاستعادة مستوى الجودة ومستويات توفير الخدمات العامة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة. تجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من التقرير خلال أربعة أسابيع فقط وأعد بطريقة تعاونية وشفافة مع مشاركة مكثفة من الحكومة والشركاء، بما فيهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. والبنك الدولي هو المؤلف الرئيسي، لكن ملكية التقرير بالكامل تؤول إلى الحكومة اللبنانية التي ستعرضه على مجموعة دعم لبنان خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر/أيلول 2013.

س: ماهي الخطوة التالية في مساندة لبنان لتخفيف آثار الأزمة السورية؟

ج: التقييم هو نقطة البداية. وستكون الخطوة التالية هي استعراض الأولويات الرئيسية للمساندة من قبل المجتمع الدولي وتشمل مشاريع ملموسة لبناء قدرة المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين على التحمل والتعافي. وخلال المرحلة الثانية، سيعمل البنك الدولي عن كثب مع الحكومة اللبنانية ليقرر أولويات السياسات وعمليات الاستثمار في إطار الاحتياجات الهائلة. إن هذه فترة عصبية في تاريخ لبنان. وسيعمل البنك على تيسير العمل مع الشركاء للمساعدة على تعزيز قدرة لبنان على التحمل والتعافي من خلال دعم التنمية التي يمكن أن تكون مكملاً للأعمال الإنسانية الفورية.

س: هل وضع البنك آلية للتمويل تساعد الشركاء على توجيه الأموال؟

ج: يجري البنك الدولي مناقشات مع الحكومة اللبنانية والشركاء، بما فيهم الأمم المتحدة، حول إيجابيات وسلبيات إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين. وربما يفضل بعض المانحين آلية هذا الصندوق، إلا أن هناك آخرين، ومنهم دول الخليج، يفضلون القنوات الثنائية. وستطرح الحكومة اللبنانية توجهاتها في هذا الصدد بناء على احتياجاتها وقدراتها وحقائق التمويل. وأثناء المرحلة الثانية، سيضع البنك الدولي إطار عمل للشركاء لتوفير التمويل للنواحي والمشاريع ذات الأولوية. ويمكن الإسراع بزيادة عدد من مشاريع البنك الجاري تنفيذها حالياً بتمويل من المانحين لمواجهة تأثير الأزمة السورية على المجتمعات المحلية - على سبيل المثال، في مجالات التعليم وتقديم الخدمات المحلية.

س: ما هو الأثر الاقتصادي الشامل على لبنان وما هي القنوات الرئيسية للتأثير؟

ج: يتمثل الأثر الشامل للصراع السوري في انخفاض إجمالي الناتج المحلي للبنان بنسبة 2.9 في المائة لكل سنة من سنوات الصراع في الفترة من 2012 إلى 2014. وقد ترك انعدام الأمن وعدم اليقين أثراً سلبياً على ثقة كل من المستثمرين والمستهلكين وعلى قرارات الإنفاق والاستثمار في لبنان. ويعطل الصراع طرق التجارة أمام تصدير واستيراد السلع، كما أنه يعطل الخدمات السياحية والمالية في لبنان. وقد ألقى هذا بضغط خافضة على الإيرادات الحكومية التي تفاقمت، مقترنة مع تزايد الطلب على الخدمات العامة نتيجة الموجات الهائلة من اللاجئين، من الأضرار التي تتعرض لها المالية العامة في البلاد.

ويؤدي تزامن انخفاض الإيرادات مع ارتفاع النفقات إلى زيادة العجز الكبير بالفعل في الموازنة العامة بإجمالي 2.6 مليار دولار في الفترة من 2012 إلى 2014.

س: ما هو تأثير الصراع السوري على التجارة في لبنان؟

ج: تأثير الصراع السوري واضح في قطاع التجارة حيث يؤثر في تجارة السلع والخدمات فضلا عن قطاع السياحة الكبير. ويرتبط لبنان كثيرا بسوريا ليس فقط بسبب كونه شريكا تجاريا ولكن أيضا لأن جانبا كبيرا من تجارة لبنان يمر عبر سوريا. ويعرض الصراع صادرات لبنان من الخدمات لمخاطر كبيرة، خاصة السياحة التي تشهد تناقصا مطردا في عدد السائحين الدوليين منذ 2010. وقد شهد النصف الأول من عام 2013 هبوطا كبيرا في تدفق التجارة، لاسيما المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية. وأدت عرقلة حركة التجارة إلى ارتفاع الأسعار المحلية لبعض المواد الأساسية مثل الدقيق، وهو ما يؤثر بشكل كبير في رفاهة السكان، خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة.

س: ما هو العدد التقريبي للاجئين السوريين الذين طلبوا اللجوء إلى لبنان (حتى أغسطس 2013)؟ وما نسبة هذا العدد إلى إجمالي سكان لبنان؟

ج: بحلول أغسطس/آب 2013، كان عدد السوريين الذين عبروا الحدود إلى لبنان بسبب الصراع 914 ألفا، بينهم 710 آلاف لاجئ سجلوا بالفعل أو في انتظار التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبهذا يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين من حيث عددهم الفعلي ومن حيث نسبتهم إلى السكان (فالعدد 914 ألفا يمثل 21 في المائة من إجمالي سكان لبنان قبل الأزمة السورية). وبناء على معلومات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المستندة إلى بيانات التسجيل الحالية، من المتوقع أن تصبح التركيبة الديموغرافية للاجئين السوريين بنهاية 2014 كالتالي تقريبا: 617079 (إناث: 51 في المائة)، 644763 (ذكور: 49 في المائة) وفقا لسيناريو الوصول الأساسي، و 997723 (إناث: 51 في المائة) و 958597 (ذكور: 49 في المائة) وفقا لسيناريو وصول أعداد كبيرة، وسيشكل الأطفال دون سن الخامسة 20 في المائة تقريبا من إجمالي اللاجئين.

س: ما هو تأثير الأزمة السورية على الفقر وسوق العمل في لبنان؟

ج: بنهاية 2014، سيكون نحو 170 ألف لبناني آخر تقريبا قد سقطوا في براثن الفقر (بالإضافة إلى مليون لبناني يقعون حاليا تحت خط الفقر). وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ينضم ما بين 220 ألف إلى 324 ألف لبناني إلى صفوف العاطلين عن العمل (مقارنة بالأرقام السابقة على الأزمة)، أغلبهم من الشباب معدومي المهارات. وسيؤدي هذا إلى مضاعفة معدلات البطالة إلى أكثر من 20 في المائة تقريبا.

س: ما هو التأثير المالي المتوقع للأزمة السورية على قدرة لبنان على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وشبكة الأمان الاجتماعي في الفترة من 2012 إلى 2014؟

ج: خلال الفترة من 2012 إلى 2014، قدر تأثير الصراع السوري على المالية العامة فيما يتعلق بقطاعات الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي (أي الإنفاق الحكومي) بما يتراوح بين 308 ملايين دولار إلى 340 مليون دولار. ولاستعادة القدرة على تقديم هذه الخدمات إلى مستواها الذي كانت عليه قبل الصراع، سيكون هناك حاجة إلى ما بين 1.4 مليار دولار إلى 1.6 مليار دولار (ما بين 3 إلى 3.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبنان)، منها ما بين 166 مليون دولار إلى 242 مليون دولار لخلق الوظائف على المدى القصير.

س: كم عدد أطفال اللاجئين السوريين الذين يتوقع أن يلتحقوا بالمدارس العامة اللبنانية خلال العام الدراسي الحالي (2013)؟ ما تأثير ذلك على وزارة التربية والتعليم العالي؟

ج: يتوقع أن يلتحق 90 ألف طفل آخر من اللاجئين السوريين بالمدارس العامة خلال العام الدراسي الحالي، وربما يرتفع هذا العدد إلى ما بين 140 ألف إلى 170 ألف طالب بحلول عام 2014. ويشكل الرقم الأخير 57 في المائة تقريبا من طلاب المدارس العامة في لبنان. ومن أجل إعادة القدرة على الالتحاق بالمدارس العامة وجودتها إلى المستويات التي كانت عليها قبل الصراع، ستحتاج وزارة التربية والتعليم العالي إلى إنفاق 183 مليون دولار إضافية عام 2013، وإلى إنفاق ما بين 348 مليون دولار إلى 434 مليون دولار عام 2014 وفقا لسيناريو تدفق اللاجئين.

س: ما هو تأثير تدفق اللاجئين على الصحة العامة؟ ما هي التكلفة المتوقعة في قطاع الرعاية الصحية؟

ج: أسفر تدفق اللاجئين عن: ارتفاع حاد في معدل الأمراض المعدية (زادت حالات الإصابة بالحصبة من 9 حالات عام 2012 إلى 1456 عام 2013)، وظهور أمراض جديدة لم يشهدها لبنان من قبل مثل الليشمانيا (420 حالة)، وتزايد مخاطر الأوبئة كالأمراض المنقولة عن طريق المياه، والحصبة والسل. ونتيجة لذلك، تتردد التكلفة الإجمالية للرعاية الصحية من 177 مليون دولار عام 2013 إلى ما بين 216 مليون دولار إلى 306 ملايين دولار عام 2014، وفقا لسيناريو تدفق اللاجئين.

س: كيف تؤثر أزمة اللاجئين في القدرة على تقديم خدمات البنية الأساسية وجودتها؟ ما هي التكلفة المالية المتوقعة في قطاع البنية الأساسية؟

ج: لم يكن قطاع البنية الأساسية في لبنان (المياه والصرف الصحي والخدمات البلدية التي تشمل إدارة النفايات الصلبة، والكهرباء والنقل) مؤهلا كما يجب لمواكبة الضغط على استخدامه نتيجة هذه الطفرة في أعداد اللاجئين. وقد تأثرت بشدة

الأجهزة الحكومية المحلية والبلدية، التي تعاني بالفعل من ضائقة مالية وضعف القدرات، بالأزمة حيث يتعين عليها توفير الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية المستضيفة لهم. ويقدر تكلفة الصراع السوري على المالية العامة بالنسبة لخدمات ومرافق البنية الأساسية في لبنان في الفترة من 2012 إلى 2014 بحوالي 589 مليون دولار. وتقدر الاحتياجات المالية المطلوبة لاستعادة توفير البنية الأساسية ومستوى جودتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة (وفقاً لأعلى توقعات لتدفق اللاجئين لعام 2014) بنحو 1.1 مليار دولار.

س: هل سيوقع البنك الدولي اتفاقاً لتقديم قروض إلى حكومة لبنان من أجل التخفيف من آثار أزمة اللاجئين السوريين؟

ج: لا يفكر البنك الدولي في إقراض لبنان من أجل تخفيف آثار أزمة اللاجئين السوريين. ويرمي التقييم إلى مساعدة حكومة لبنان على تحديد آثار الأزمة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وسيكون بمثابة أساس لرصد الاحتياجات والأولويات من أجل الحصول على الدعم من المجتمع الدولي. تجدر الإشارة إلى أن للبنك الدولي حالياً حافظة مشاريع نشطة في لبنان في مختلف القطاعات، ويمكن الإسراع بزيادة عدد من مشاريعه الجاري تنفيذها بتمويل من المانحين لمواجهة تأثير الأزمة السورية على المجتمعات المحلية - على سبيل المثال، في مجالات التعليم وتقديم الخدمات المحلية.